



مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)

المجلد (9) العدد (3) (2025)



عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول حول القانون والذكاء الاصطناعي، الذي نظمته
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بالشراكة مع المعهد العالي للقضاء في الفترة 6-7 أكتوبر 2025

تاريخ النشر: 2025/11/01

تاريخ التقديم: 2025/4/11

التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في استخدام الذكاء الاصطناعي

هنا المبروك خليفة الطياري

أستاذ مساعد بكلية القانون صرمان، جامعة صبراتة - ليبيا

hanaaltayari2022@gmail.com

المستخلص:

شهد المجتمع الدولي في العقد الأخير جهودًا حثيثة استهدفت تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من قبل الدول والمنظمات الدولية، وهي الجهود التي شملت إرساء قواعد أخلاقية ومحاولة تنظيم المسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي، ومع ذلك يمكن الذهاب إلى أن المجتمع الدولي إلى الآن لم يستقر بعد على إنشاء مثل هذه القواعد على نحو ينظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن كم المؤتمرات الدولية والاتفاقيات التي تبرم بين الدول، والجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية، تتبئ باقتراب وضع قواعد تنظيمية محددة لاستخدام نظم الذكاء الاصطناعي، كالقانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي، وعلى الرغم من الإيجابيات التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي، فإنه في ذات الوقت يثير العديد من التحديات القانونية والأخلاقية، وبسبب هذه المخاوف المتزايدة من الدول نتيجة للاستخدام السيئ لتقنيات الذكاء الاصطناعي، برزت دعوات لتقنين الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، بما يشمل وضع معايير أخلاقية وقانونية تضمن استخدام هذه التكنولوجيا بشكل مسؤول .

الكلمات المفتاحية: التحديات، الذكاء الاصطناعي، الدول، التنظيم القانوني، المنظمات الدولية

المقدمة

إن امتلاك تقنيات الذكاء الاصطناعي يعتبر أحد العوامل المهمة والمحددة لقوة الدولة، إلى جانب قوتها العسكرية والثقافية، ويعني ذلك السيطرة على العالم من خلال سيطرة مجموعة من الروبوتات الذكية وبرامج الحاسوب والتقنيات المتقدمة، وعلى الرغم من استخدام الذكاء الاصطناعي في تسهيل اتخاذ القرارات الدولية، وكونه مصدرًا للتنمية والابتكار، وسد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، فإنه في ذات الوقت يثير العديد من التحديات الأخلاقية والقانونية، ومن أهم هذه التحديات تعزيز قدرات الدول التي تمتلك هذه التكنولوجيا على مراقبة الدول الأخرى، وتهديد الأمن القومي، وزيادة الحروب الإلكترونية، وتطوير أسلحة الحرب؛ مما قد يؤدي إلى الكثير من النزاعات الدولية، وتغيير في موازين القوى العالمية، وبخاصة بين الدول المعنية بالسباق على الريادة

في مجال الذكاء الاصطناعي، كل هذه التحديات السالفة الذكر تؤدي إلى مخاطر وأضرار تصيب أشخاص المجتمع الدولي، وإخلاقاً بالنظام العام داخل الجماعة الدولية، وبناء على المخاوف المتزايدة من الدول نتيجة للاستخدام السيء لتقنيات الذكاء الاصطناعي، برزت دعوات كثيرة بضرورة إيجاد تنظيم دولي قانوني (عالمي، عربي) لتنظيم استخدام تلك التقنيات من خلال عقد اتفاقية دولية عالمية تتضمن نصوصاً قانونية ملزمة لكافة الدول، وتضع سياسة متكاملة تشمل كافة السياسات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، وتضع عقوبات صارمة للدول المخالفة، ويعتبر قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي أول قانون دولي ينظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

• نطاق البحث:

يقتصر نطاق دراستي لهذا البحث على التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية بشأن الذكاء الاصطناعي (دولة الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي نموذجاً).

• أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح أبرز التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية، والتي تنجم عن غياب التنظيم القانوني؛ مما يساعد صانعي القرار على وضع سياسات فعّالة وملائمة لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وتعزيز التعاون الدولي؛ مما يساهم في تطوير استراتيجيات عالمية تتعامل مع التحديات والفرص الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، كما يساهم البحث في تطوير أطر قانونية مرنة من قبل الدول والمنظمات الدولية، تتكيف مع التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي.

• أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى بيان الأهداف الآتية:

- 1- بيان التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية لغياب تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي.
- 2- بيان استراتيجيات الدول بشأن تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- 3- تحليل آثار عدم وجود تنظيم قانوني على المستخدمين والمطورين والمجتمع جميعاً.
- 4- بيان قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، ودوره في تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

• منهج البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك لوصف ودراسة التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية بشأن الذكاء الاصطناعي، والمنهج التحليلي، وذلك لتحليل آراء الدول والمنظمات

الدولية حول تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، والمنهج المقارن من خلال دراسة التجارب الدولية في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في دول معينة، مثل الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية.

• إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في الآتي:

ما التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في ظل غياب تنظيم قانوني شامل ينظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في الآتي:

1. إلى أي مدى يؤثر غياب الأطر القانونية على حماية الحقوق والحريات الفردية في بيئة تعتمد على الذكاء الاصطناعي؟
2. ما أسباب تفاوت الاستجابة التشريعية بين الدول تجاه تقنيات الذكاء الاصطناعي؟
3. ما دور المنظمات الدولية في مواجهة فراغ التشريعات العالمية للذكاء الاصطناعي، وما حدود فاعليتها؟
4. كيف يؤثر غياب التنظيم القانوني على أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل القطاعين العام والخاص؟
5. ما المعوقات التي تحول دون وضع إطار قانوني دولي موحد لتنظيم الذكاء الاصطناعي؟

• خطة البحث:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: تجربة القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدول في الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول: تجارب الدول الغربية والتحديات التي تواجهها

الفرع الثاني: تجارب الدول العربية والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في الذكاء الاصطناعي

اهتمت المنظمات الدولية بشكل عام بالقضايا المتعلقة بتنظيم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي، وكانت هذه المنظمات على دراية بالتحديات والتهديدات المحتملة للذكاء الاصطناعي على مجتمعنا البشري (أبوحوصة، n.d.)، ومدى تأثير هذه التقنية في المنظمات الدولية من خلال رفع كفاءة عملها بالاستعانة بتطبيقاته (ردوني، 2024، ص93)، وبشكل خاص يتم تنظيم موضوع الذكاء الاصطناعي على مستوى الاتحاد الأوروبي بواسطة المفوضية الأوروبية، وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وسنقتصر في هذا المطلب على دراسة تجربة القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي في الفرع الأول، ونتطرق لبيان التحديات التي تواجه القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي في الفرع الثاني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول - تجربة القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي:

يعتبر القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي أول إطار قانوني شامل في العالم على الإطلاق بشأن الذكاء الاصطناعي، والذي يضع أوروبا في مكانة يمكنها من لعب دور رائد على مستوى العالم، وقد حاولت المفوضية الأوروبية الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي تعريف الذكاء الاصطناعي قائلة: إنه جملة أنظمة تظهر سلوكًا ذكيًا من خلال تحليل بيئتها واتخاذ الإجراءات، إما من خلال برامج فقط أو من خلال أنظمة التعرف على الكلام والوجه وغيرها من النظم (السيد، 2022، ص262)، وقد فسرت الدول الأعضاء الالتزامات القائمة على مخاطر أنظمة الذكاء الاصطناعي بطرق متباينة، مما يعيق الابتكار عبر الحدود وتطوير سوق موحدة ومتسقة (Barfield & Pagallo, 2018, p. 234) وقد صدر في 20 أكتوبر سنة 2020م قرار عن البرلمان الأوروبي تضمن توصيات إلى المفوضية الأوروبية باستقلالية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وفي عام 2021م اقترحت المفوضية الأوروبية قانون الذكاء الاصطناعي (أبروجي، n.d.)، وفي ديسمبر 2023م تم الانتهاء من إعداد مشروع القانون، وأقر برلمان الاتحاد الأوروبي تشريع الذكاء الاصطناعي في 13 مارس 2024، والذي يعد أول تشريع للذكاء الاصطناعي في العالم (أبو العيد، 2024، ص3)، وتم إنشاء المكتب الأوروبي للذكاء الاصطناعي (EAIO) داخل المفوضية كهيئة تنظيمية جديدة لدعم تنفيذ قانون الذكاء الاصطناعي، وذلك بموجب قرارها رقم (C/2024/1459)، ويدخل هذا القانون حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2024 بعد 20 يومًا من نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، مع وجود استثناءات لأحكام محددة، أي دخول أحكام مختلفة من القانون حيز التنفيذ، والجدول الزمني للتنفيذ هو كما يأتي:

- اعتبارًا من 2 فبراير 2025 ستدخل حظر ممارسات الذكاء الاصطناعي المحظورة حيز التنفيذ.
- اعتبارًا من 2 أغسطس 2025 ستدخل قواعد الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة حيز التنفيذ.

- اعتبارًا من 2 أغسطس 2026 ستدخل قواعد أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر حيز التنفيذ.
 - اعتبارًا من 2 أغسطس 2027 سيتم تطبيق القواعد الخاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعد منتجات أو مكونات أمان للمنتجات المنظمة بموجب قوانين محددة في الاتحاد الأوروبي ("ما هو قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي " n.d.).
- أولاً-نطاق تطبيق القانون:**

ينطبق قانون الذكاء الاصطناعي على مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي، أي الشركات التي تطور أنظمتها، وعلى مستوردي وموزعي أنظمتها في الاتحاد الأوروبي، وينطبق أيضًا على المستخدمين، وهم الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي، وعلى المزودين الذين يضعون أنظمة الذكاء الاصطناعي في الخدمة في سوق الاتحاد الأوروبي، كما ينطبق على المزودين أو الموزعين الذين تم إنشاؤهم أو وجودهم خارج الاتحاد الأوروبي ("البرلمان الأوروبي يعتمد قانون الذكاء الاصطناعي"، 2024م)، وهناك ثلاثة استثناءات عامة لا ينطبق عليها الذكاء الاصطناعي وهي :

1- الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية أو الدفاعية أو الأمنية الوطنية.

2- الذكاء الاصطناعي للبحث العلمي.

3- الذكاء الاصطناعي الذي يستخدمه الأفراد لأغراض شخصية وغير مهنية.

ثانياً-تحديد الفصول التي يتكون منها القانون الأوروبي:

يتضمن القانون ثلاثة عشر فصلاً: يضم الفصل الأول: أحكاماً عامة، والفصل الثاني: ممارسات الذكاء الاصطناعي المحظورة، والفصل الثالث: أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر (الغزاري، 2024م)، والفصل الرابع: التزامات الشفافية لمقدمي بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي، الفصل الخامس: نماذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة، والفصل السادس: التدابير الداعمة للابتكار، والفصل السابع: الحوكمة، والفصل الثامن: قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي للأنظمة عالية المخاطر، والفصل التاسع: مراقبة ما بعد السوق وتبادل المعلومات ومراقبة السوق، الفصل العاشر: قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية، ويضم الفصل الحادي عشر: تفويض السلطات وإجراءات اللجنة، ويضم الفصل الثاني عشر: العقوبات، ويضم الفصل الثالث عشر: أحكاماً ختامية، بالإضافة للملاحق.

ثالثاً-تصنيف مخاطر الذكاء الاصطناعي:

1- الذكاء الاصطناعي أحادي الغرض: يتم تحديد مستوى مخاطر الذكاء الاصطناعي أحادي الغرض من خلال حالة استخدامه، ويتم التمييز بين أربعة مستويات من المخاطر لأنظمة الذكاء الاصطناعي ذات الغرض الواحد:

أ- أنظمة الذكاء الاصطناعي المحظورة: تتمثل في استخدام تقنيات تلاعبية أو احتيالية بشكل متعمد، ويستغل نقاط ضعف شخص طبيعي (أبروجي، 2024م) بهدف تشويه السلوك، وتجميع قواعد بيانات التعرف على الوجه عن طريق الحذف غير المستهدف لصور الوجه من الإنترنت، وتحديد الهوية البيومترية عن بعد في الأماكن العامة المخصصة لإنفاذ القانون، باستثناء البحث عن المفقودين وضحايا الاختطاف والهجوم الإرهابي و..... الخ.

ب- أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر: تقوم هذه الأنظمة بمهمة إجرائية ضيقة: كتحسين نتيجة النشاط البشري المنجز سابقاً، ويكشف أنماط صنع القرار، ويجب على مقدميه: إنشاء نظام لإدارة المخاطر، وإجراء حوكمة البيانات، والقيام بإعداد الوثائق الفنية لإثبات الامتثال، وحفظ السجلات لتمكينه من تسجيل الأحداث ذات الصلة، والسماح للقائمين بالنشر بتنفيذ الرقابة البشرية، وتحقيق مستويات مناسبة من الدقة والقوة والأمن السيبراني .

ج- أنظمة الذكاء الاصطناعي محدودة المخاطر (أبو العيد، 2024م، 16:12): تتمثل في برامج المحادثة الآلية، مصممة ومطورة بطريقة تجعل الأفراد على علم بأنهم يتفاعلون مع نظام الذكاء الاصطناعي، ويجب على مقدميه أن يكشفوا أن المحتوى تم إنشاؤه أو التلاعب به بشكل مصطنع.

د- الحد الأدنى من المخاطر: لا توجد قيود على أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر الدنيا، مثل ألعاب الفيديو التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أو مرشحات البريد العشوائي.

2- الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة (جي بي أي): يتم تحديد مستوى مخاطر الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة من خلال قدراته، ويجب على جميع موفري نماذج (جي بي أي) تقديم الوثائق الفنية وتعليمات الاستخدام والامتثال لتوجيهات حقوق الطبع والنشر، ونشر ملخص حول المحتوى المستخدم للتدريب، ما لم يشكلوا خطراً نظامياً، ويجب أيضاً على جميع موفري نماذج (جي بي أي) التي تمثل مخاطر نظامية-مفتوحة أو مغلقة-إجراء تقييمات للنماذج واختبار الخصومة وتتبع الحوادث الخطيرة والإبلاغ عنها وضمان حماية الأمن السيبراني (أبو العيد، 2024م، ص 11).

رابعاً-العقوبات المنصوص عليها في قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي

يعاقب على عدم الامتثال لحظر ممارسات الذكاء الاصطناعي المشار إليه في المادة 5 بغرامات إدارية تصل إلى 35 مليون يورو، أو إذا كان الجاني مؤسسة ما يصل إلى 7% من إجمالي مبيعاتها السنوية العالمية للسنة المالية السابقة، أيهما أعلى، وإن عدم الامتثال لأي من الأحكام التالية المتعلقة بالمشغلين أو الهيئات المبلغة بخلاف تلك المنصوص عليها في المادة 5، يعرض المخالفين لغرامات

إدارية تصل إلى 15 مليون يورو، أو إذا كان المخالف مؤسسة ما يصل إلى 3% من إجمالي مبيعاتها السنوية العالمية للسنة المالية السابقة أيهما أعلى(المادة (99) من قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي"، n.d.).

الفرع الثاني- التحديات التي تواجه القانون الأوروبي في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي:

يتبنى قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي المقترح نهجًا قائمًا على المخاطر، وجدير بالذكر محاولة الاتحاد الأوروبي الموازنة بين الضرورتين المزدوجتين للريادة التكنولوجية وحماية الحقوق الأساسية تشكل التحدي المركزي للاتحاد الأوروبي في سياسة الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تبنيه موقفًا احترازيًا شديدًا، يرى بعض النقاد أنه قد يعيق الابتكار (Abbott, 2020, p. 57). وبعد صدور أهم التشريعات الدولية للذكاء الاصطناعي واجهت الابتكارات التكنولوجية تحديات تتمثل في الآتي:

1- يقترح حظر أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر غير المقبولة، مثل تلك المستخدمة في التسجيل الاجتماعي، بموجب اللائحة الجديدة، بسبب الضرر المحتمل الذي يمكن أن تسببه لصحة الأفراد وسلامتهم وحقوقهم الأساسية.

2- تخضع أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر المحدودة للالتزامات شفافية محددة تعمل على تحقيق ذلك إعلام المستخدمين بتفاعلهم مع أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وفي ظل الحديث عن التشريعات الدولية للذكاء الاصطناعي، يجب التفكير بالتحديات القانونية للذكاء الاصطناعي والمتمثلة في:

أ-منازعات الملكية الفكرية. ب-المخاوف المتعلقة بخصوصية البيانات. ج-المسؤولية في صنع القرار. د- متطلبات الشفافية وقابلية الشرح. هـ-مكافحة التحيز والتمييز في مجال الذكاء الاصطناعي ("التشريعات الدولية للذكاء الاصطناعي"، 2024م).

وقد يفرض القانون أيضًا تحديات على مطوري الذكاء الاصطناعي الأوروبي ين تتمثل في الآتي:

1- التكاليف الأولية: على الرغم من أن تكاليف البحث عن الامتثال قد تنخفض، فإن الالتزام بقانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي سوف يستلزم نفقات خاصة خلال المرحلة الأولى من التنفيذ.

2- إطالة الوقت اللازم لطرح المنتجات في السوق: قد يؤدي تلبية متطلبات قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الأعباء الإدارية، مما يؤدي إلى تأخير إطلاق منتجات الذكاء الاصطناعي الجديدة.

- 3- العيوب التنافسية: قد تتفوق الشركات في المناطق التي تفرض لوائح أقل صرامة في مجال الذكاء الاصطناعي على نظيراتها الأوروبية أو تقلل من شأنها في تطوير حلول الذكاء الاصطناعي.
 - 4- قيود الابتكار: إن اللوائح الصارمة للغاية لقانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي قد تعيق البحث والتطوير، مما قد يؤدي إلى تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة في مناطق أخرى.
 - 5- عدم اليقين: في حين أن قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي يضع إطارًا واضحًا، فإن التطبيقات العملية قد تؤدي إلى حالات غامضة، مما يستلزم قرارات المحكمة لتوضيح التفسيرات (ديتشي، 2024م).
- ونرى أنه يجب على مطوري تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديد مساحة معينة لمشاريعهم العلمية، وهي مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون جنائية من أجل حماية المجتمع، وضمان تنظيم وحسن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يفيد المجتمعات والبشرية، ودون أي أضرار تحدث من استخدامها (طبيشة، ص 2305).
- ولا يقتصر الأمر على الشركات التي تعمل بشكل مباشر في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي، حيث يقدم قانون الذكاء الاصطناعي الجديد في الاتحاد الأوروبي أيضًا مجموعة من التحديات للشركات الأوروبية التي تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتتمثل هذه التحديات فيما يأتي:
- 1- زيادة التكاليف: أي يتطلب الامتثال للقانون استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والبنية التحتية، وكذلك تعقيد العمليات، حيث يجب على الشركات تعديل عملياتها ونموذج أعمالها لتلبية متطلبات القانون (العبرية، d.n).
 - 2- أسعار أعلى: قد تحمل حلول الذكاء الاصطناعي المتوافقة مع قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي قيمة أعلى مقارنة بالحلول من المناطق ذات المعايير المنخفضة أو المعدومة مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.
 - 3- عدم اليقين بشأن الابتكار: قد تعمل المناطق التي تطبق معايير أو تفرض معايير أقل على تعزيز حلول الذكاء الاصطناعي المبتكرة؛ مما يخلق حالة من عدم اليقين للشركات التي تلتزم باللوائح الأكثر صرامة.
 - 4- الوظائف المحدودة: قد تتطلب القواعد الأكثر صرامة تعطيل أو تقييد بعض ميزات الذكاء الاصطناعي لضمان الامتثال، مما يؤدي إلى إنتاج منتجات أقل كفاءة أو مخصصة للمستخدمين النهائيين.
 - 5- هروب المواهب: إذا أصبحت البيروقراطية شديدة الصرامة، فقد تبحث المواهب عن أسواق أكثر انفتاحًا ونظام بيئي أسرع تطورًا⁽¹⁷⁾.

وفي إطار منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي فقد وجه 156 خبيراً في القانون والذكاء الاصطناعي من 14 دولة أوروبية مذكرة اعتراض شديدة اللهجة لوقف النقاش داخل البرلمان الأوروبي حول منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، لأن هذا يستدعي بالضرورة تمتعها بباقي الحقوق كالحق في الزواج والتملك، وذلك على غرار ما قامت به السعودية كدولة حين منحت جنسيتها للروبوت صوفيا، هذا لم يكسبها فقط شخصية قانونية خاصة تتماشى وطبيعة الذكاء الاصطناعي، وإنما أكسبها حقوقاً كالحق في الحياة الخاصة، مثل الحق في اختيار الدين، والحق في الزواج، وفرض عليها واجبات كعدم الإضرار بالغير والمساس بحياتهم الخاصة، كما لها حق وواجب الانتخاب، هذه الخطوة تعتبر حافزاً للتفكير حول البعد الفعلي للتنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، ومن الناحية القانونية اكتساب الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يبقى فرضاً لا يتوافق والمنطق القانوني، وأن الشخص الإلكتروني ليس باستطاعته إبرام بعض العقود كالهبة والزواج، فهي تعتمد على الإدراك والعاطفة الإنسانية، كما أنه لا يمكنه أن يرفع الدعاوى (محمد، 2014م، ص 96:97).

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدول بشأن الذكاء الاصطناعي

تواجه الدول عدة تحديات بشأن الذكاء الاصطناعي على مستوى الدول الغربية "الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً"، وعلى مستوى الدول العربية "المملكة العربية السعودية أنموذجاً":

الفرع الأول - تجارب الدول الغربية والتحديات التي تواجهها بشأن الذكاء الاصطناعي

سنقتصر في هذا الفرع على دراسة دولة الولايات المتحدة الأمريكية والتحديات التي تواجهها بشأن الذكاء الاصطناعي:

أولاً - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الذكاء الاصطناعي.

اتخذت الحكومة الأمريكية خطوة كبيرة نحو تنظيم قطاع الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية التي تبنتها، كما واجهت الولايات المتحدة عدة تحديات، بعضها يتعلق بالأمن القومي، وأخرى بالوظائف، وغيرها من التحديات الأخرى، وهو ما سنتطرق إليه فيما يأتي:

1- استراتيجية الولايات المتحدة في مجال الذكاء الاصطناعي:

تتضمن الولايات المتحدة الأمريكية الخطط الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي والصادرة في عامي 2016 و2019، على ثمانين استراتيجية وتضيف استراتيجية تاسعة للتأكيد على نهج مبدئي ومنسق للتعاون الدولي في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي: الاستراتيجية الأولى-الاستثمار على المدى الطويل في أبحاث الذكاء الاصطناعي المسؤولة.

الاستراتيجية الثانية- تطوير أساليب فعالة للتعاون بين الإنسان والذكاء الاصطناعي.
الاستراتيجية الثالثة- فهم ومعالجة الآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية للذكاء الاصطناعي.
الاستراتيجية الرابعة-ضمان سلامة وأمن أنظمة الذكاء الاصطناعي.
الاستراتيجية الخامسة-تطوير مجموعات بيانات وبيئات عامة مشتركة للتدريب والاختيار في مجال الذكاء الاصطناعي.
الاستراتيجية السادسة- قياس وتقييم أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال المعايير والمقاييس المرجعية.
الاستراتيجية السابعة- فهم احتياجات القوى العاملة الوطنية في مجال البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي بشكل أفضل.
الاستراتيجية الثامنة-توسيع الشركات بين القطاعين العام والخاص لتسريع التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي.
الاستراتيجية التاسعة- إرساء نهج مبدئي ومنسق للتعاون الدولي في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي ("الخطة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والبحث والتطوير"، n.d.).
واطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير-2019، مبادرة الذكاء الاصطناعي الأمريكي، في شكل أمر تنفيذي رقم 13859، تشمل "الاستراتيجية الحكومية الشاملة، وبناء على توجيهات مبادرة الذكاء الاصطناعي الأمريكية اقترح البيت الأبيض في يناير 2020 مبادئ تنظيمية للذكاء الاصطناعي، وتسد هذه المبادئ التنظيمية المقترحة للذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة إلى ثلاثة أهداف تهدف إلى تعزيز ابتكار الذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على الخصوصية والحقوق والحريات المدنية، وتمثل في: أ-ضمان المشاركة العامة. ب-الحد من التجاوزات التنظيمية. ج- تعزيز الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة، ويجمع العديد من الخبراء الاقتصاديين في العالم أن الشركات العالمية الرائدة في الاستثمار بتقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة هي شركات أمريكية (دقة، 2024م، ص 241)، وأخذت الكثير من البلدان طريق الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، للمساعدة في مراقبة انتشار فيروس كورونا والتنبؤ به في الوقت الفعلي، والتشخيص السريع والبحث عن العلاجات بوتيرة وحجم غير مسبوقين (حسن، 2023م، ص 824)، وصدرت وزارة الخارجية أول استراتيجية لها على الإطلاق للذكاء الاصطناعي للسنة المالية "2024-2025"، ستعمل من خلال الذكاء الاصطناعي المسؤول وتوقيع الوزير بلينكن، تأسس استراتيجية الذكاء الاصطناعي ورؤية مركز الابتكار والبنية الأساسية والسياسية والحماية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال تدشين إرشادات على مستوى الوزارة لاختيار الذكاء الاصطناعي وتطويره وحيازته وتطبيقه بشكل مناسب ومسؤول وأخلاقي، وتقوم الاستراتيجية على أهداف محورية متمثلة في ما يأتي:

- 1- تسجيل البيانات الشخصية للذكاء الاصطناعي.
- 2- تعزيز تنمية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.
- 3- ضمان تطبيق الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول ("الذكاء الاصطناعي وزارة الخارجية الأمريكية"، n.d.).

إن الولايات المتحدة الأمريكية تقود برامج متطورة في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية وواجهات الدماغ الحاسوبية التي تمكن الإنسان من قيادة وتشغيل الآلات من خلال إيعازات الدماغ، فضلاً عن تحسين قدرات المقاتل ورصد فاعلية حالته النفسية والجسدية (هادي، d.n.). وفي ضوء التسارع المذهل لتطوير الذكاء الاصطناعي بحيث يماثل العقل البشري ويحاكيه في المستقبل، الأمر الذي دعا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء مجلس فيدرالي جديد يضم 22 عضواً من رؤساء شركات جوجل ومايكروسوفت؛ لتقديم المشورة والنصح لحكومة واشنطن بشأن الاستخدام الآمن والذكي للذكاء الاصطناعي (عطية، 2024م، ص 247)، وفي سياق آخر اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بانتهاك حقوق الملكية الفكرية خلال أجهزة الهاتف المحمول (هواوي) وهو ما نفته الصين، الأمر الذي أسفر عن اعتقال مدير شركة هواوي في كندا، وتصاعد وتيرة التوتر بين البلدين (العمرى، 2021م، ص 314) ولا ينبغي أن نغفل عن حقيقة فرضت نفسها على أرض الواقع بقوة، وهي أن الذكاء الاصطناعي بدأ يتمخض من رحمة جيل جديد يزاحم الإنسان (عبد المبدى، 2024م، ص 866).

ثانياً- التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الذكاء الاصطناعي

- تتمثل التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في تقنيات الذكاء الاصطناعي، في الآتي:
- 1- تحديات تتعلق بالأمن القومي (الوهابي، 2024م، 178:179): يشعر العديد من المشرعين بالقلق إزاء الآثار المترتبة على الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي، بما في ذلك وتيرة تبنيه من قبل مجتمعات الدفاع والاستخبارات في الولايات المتحدة وكيف يستخدمه الخصوم الجيوسياسيون.
 - 2- تحديات تتعلق بالوظائف: أثرت مخاوف بشأن التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الوظائف، وبخاصة في المجالات التي قد يتم فيها استبدال العمال في نهاية المطاف، ومن الذي يجب أن يتحمل تكلفة تشريد العمال وإعادة تدريبهم، في عالم جديد مدعوم بالذكاء الاصطناعي.
 - 3- تحديات تتعلق بالاستقلالية في اتخاذ القرارات التمييزية: تعني الاستقلالية القدرة على تنفيذ مهام معينة دون تدخل البشر (كريم، 2022م، ص 26)، ويركز صناع السياسات على المخاطر التي تحملها تقنيات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات تمييزية، وقد تم فحص قضايا التحيز في العديد من جلسات الاستماع في الكونجرس بشأن الذكاء الاصطناعي وستظل تشكل مصدر قلق رئيسياً.

- 4- حقوق الطبع والنشر: قد صرح مكتب حقوق الطبع والنشر الأمريكي مؤخرًا بأن العمل يمكن حمايته بحقوق الطبع والنشر في الحالات التي يساعد فيها الذكاء الاصطناعي في الإبداع؛ أما الأعمال التي تم إنشاؤها بالكامل بواسطة الذكاء الاصطناعي فلن تكون قابلة للحماية.
- 5- براءات الاختراع: لا يزال مكتب براءات الاختراع غامضًا بشأن كيفية تطبيق قانون براءات الاختراع على مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- 6- مسؤوليات مطوري الذكاء الاصطناعي: إن القائمين بتطوير أو تصنيع الأنظمة الذكية لا يمتلكون القدرة على التنبؤ أو توقع التصرفات الصادرة عنها (سعيد، 2024م، ص15).
- 7- إن التحدي الأخلاقي الأكبر هو ضمان أن تظل الأنظمة الذكية في توازن مع القيم المجتمعية.
- 8- مخاطر أنظمة الأسلحة الذكية الفتاكة: تثير الأسلحة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي قلقًا كبيرًا في الوقت الحاضر، مثال ذلك ما حدث سنة 2010 عندما فقد الجيش الأمريكي السيطرة على مروحية بدون طيار لدقائق معدودة، لتسير مسافة 2 كيلو متر بدون سيطرة، مهددة مدينة واشنطن بالكامل وتسببت بأضرار للبيت الأبيض، وكذلك سنة 2017 فقد خرج أحد المدافع الروبوتية الأمريكية في جنوب أفريقيا عن السيطرة، مما تسبب في مقتل 9 جنود وإصابة 14 آخرين (سعيد، 2024م، ص35).

الفرع الثاني - تجارب الدول العربية والتحديات التي تواجهها بشأن الذكاء الاصطناعي

وضعت الدول العربية الأغنى، وتحديدًا بلدان الخليج، برامج واستراتيجيات مستقبلية لنيل موطئ قدم لها في مجال الذكاء الاصطناعي، وخصوصًا المملكة العربية السعودية.

أولاً- المملكة العربية السعودية والذكاء الاصطناعي

شهدت المملكة العربية السعودية تقدمًا ملحوظًا في مجال الذكاء الاصطناعي، بفضل الدعم المتواصل من قيادتها الرشيدة، وقد نتج هذا التقدم بسبب الاستراتيجية الطموحة لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات تطوير ورفع الوعي المجتمعي بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وعلى الرغم من هذا التقدم الذي توصلت إليه فإنها تواجه عدة تحديات وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يأتي:

1) استراتيجية المملكة العربية السعودية 2020:

تعمل الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي تأسست في عام 2019م ("الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي"، n.d.)، على تطوير استراتيجية وطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، والارتقاء بالمملكة إلى الريادة، ضمن الاقتصادات القائمة على البيانات، وقد وضعت الرياض رؤية طموحة طويلة المدى، من خلال نهج متعدد المراحل يركز على تنفيذ الأولويات الوطنية

بحلول عام 2025، وبناء الأسس لتحقيق ميزة تنافسية في أهم المجالات المتخصصة بحلول عام 2030، لتصبح المملكة واحدة من أبرز الاقتصادات في استخدام وتصدير البيانات والذكاء الاصطناعي بعد عام 2030.

2) محاور استراتيجية المملكة العربية السعودية:

- 1- الطموح: وتهدف مبادرة الطموح إلى تعزيز الشخصية الوطنية السعودية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي.
- 2- الكفاءات: وتركز على تعزيز رأس المال البشري، عن طريق تأمين الكفاءات ذات الاختصاص في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي.
- 3- السياسات واللوائح التنظيمية: تعد جزءاً من برنامج التحول التشريعي الوطني في المملكة، وبناء البيئة التشريعية المحفزة للشركات والمواهب المرتبطة بمجال البيانات والذكاء الاصطناعي.
- 4- الاستثمار: ويستهدف دعم زيادة الأصول وتمكين الاقتصاد في المملكة، وذلك عن طريق جذب المحليين والأجانب وتمويل فرص الاستثمار في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي داخل المملكة.
- 5- البحث والابتكار: وتستهدف تهيئة بيئة بحثية متطورة في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي بالمدن الجديدة والذكية، للارتقاء بالكفاءات البشرية وتعزيز مهاراتهم لقيادة الابتكار.
- 6- المنظومة تركز على تحفيز اعتماد تقنيات البيانات والذكاء الاصطناعي في المشاريع والمدن الكبرى، لتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات والرفاهية، وكما استهدفت هذه الرؤية الطموحة خمسة قطاعات مجتمعية وتنموية مهمة وهي: التعليم-والصحة- والنقل-والمواصلات-والطاقة (الجوهري، 2023م، 15:14).

ثانياً-التحديات التي تواجهها المملكة العربية السعودية في مجال الذكاء الاصطناعي:

رغم الخطوات الكبيرة المحققة في الفترة الأخيرة، فإن المملكة العربية السعودية اليوم تواجه عدة تحديات في مجال الذكاء الاصطناعي، وتتمثل في تحديات شائكة، كندرة المواهب، والكفاءة المطلوبة، وتوافر المواهب وتنميتها يأتي في مقدمة التحديات التي تواجهها السعودية (بحي، 2024م) في رحلتها نحو تمكين الذكاء الاصطناعي وتحقيق أقصى استفادة منه، ويشير تقرير "تورتواز" إلى أن السعودية تحتل المرتبة 52 عالمياً من حيث تنمية المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي، وفي هذا السياق يصف عاصم جلال استشاري العلوم الإدارية وتكنولوجيا المعلومات هذا التحدي بأنه "قضية معقدة"، واتخذت المملكة خلال الأشهر القليلة الماضية خطوات عدة تصب في إطار جذب المواهب والشركات العالمية، وأعلنت عن خمس فئات جديدة من تأشيرة الإقامة المميزة لجذب المستثمرين ورواد الأعمال

وأصحاب الكفاءات، كما وقعت المملكة اتفاقية مع الهند الرائدة بمجال التقنية والبرمجيات؛ لتسهيل تبادل المواهب والموارد بين البلدين (4 عقبات في طريق الذكاء الاصطناعي السعودي، n.d.)، وإلى جانب البنية التحتية الرقمية التي يجب تطويرها هي كذلك تعتبر ضمن أولى التحديات التي تواجهها المملكة في عالم الذكاء الاصطناعي، ولا يزال الإنفاق على هذه التقنية قليلاً بعض الشيء، إلى جانب ضعف عمليات البحث والتطوير مقارنة بالدول المتقدمة تكنولوجياً، وأظهر عدة خبراء كثيرًا من المخاوف بشأن تأثير التقدم في الذكاء الاصطناعي على المجتمع الإنساني، ومن أبرز هذه المخاوف: المخاوف القانونية المحفوفة بالخطر؛ وانتهاكات الخصوصية والتحيز، والخوف من تنامي تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الوظائف (العمل) مما يزيد معدلات فقدان الوظائف، والتخوف من خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة البشرية، ونتيجة لذلك يجري حاليًا إجراء تعديلات على جسم الإنسان ودماعه لربطهما بالكمبيوتر والإنترنت وأنظمة الذكاء الاصطناعي (نعمة، 2024، ص 188)، ومع تزايد استخدام الآلات في الأعمال الروتينية سيصبح الناس أقل نشاطًا بدنيًا، ما يعني معدلات أعلى من الأمراض (تركي، 2023، ص 110)، وعلى الرغم من هذه التحديات التي تواجه المملكة، فإن مجلس الوزراء السعودي أصدر قرارًا رسميًا بشأن نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية، بهدف الحد من الجرائم المتزايدة ومكافحتها (طاهر، 2024م، ص 631).

الخاتمة

تعرضنا فيما سبق للتحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، والذي مكننا من الوصول إلى أهم النتائج والتوصيات المقترحة، ونوضحها على النحو الآتي:

أولاً-النتائج

1. غياب التنظيم القانوني يزيد من احتمالات انتهاك الحقوق الأساسية، مثل الخصوصية، وعدم التمييز، والمساءلة القانونية، وبخاصة مع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات حساسة كالقضاء والأمن.
2. تفاوت التشريعات الوطنية يحدث فجوات تنظيمية، تسمح للشركات العالمية بتجاوز بعض الأنظمة القانونية الأقل صرامة، مما يُضعف مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون.
3. المنظمات الدولية تفتقر إلى آليات تنفيذ ملزمة، حيث تقتصر معظم المبادرات على التوصيات الأخلاقية أو الإرشادية، دون قوة قانونية تُجبر الدول على الالتزام.
4. ضعف البنية التحتية القانونية والتقنية في عدد من الدول النامية، يعوق قدرتها على سن تشريعات متقدمة مواكبة لتطورات الذكاء الاصطناعي.

5. غياب التنسيق الدولي يعرقل الوصول إلى إطار قانوني موحد، بسبب تعارض المصالح الاقتصادية والسياسية، ومخاوف بعض الدول من فقدان السيطرة على التكنولوجيا أو السيادة التشريعية.
6. ظهور الحاجة الملحة لبناء إطار قانوني دولي متعدد الأطراف، يشمل مبادئ ملزمة، وآليات مراقبة فعالة، تضمن الاستخدام العادل والمسؤول للذكاء الاصطناعي.

ثانياً-التوصيات

- 1- ضرورة مواكبة التطورات التقنية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي في الدول العربية، من خلال إرسال بعثات تدريبية للدول المتقدمة للاستفادة من خبراتهم ومعارفهم، وتشجيع البحوث العلمية والقانونية لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطويرها استخدامها.
- 2- يجب أن تتبنى الجامعات العربية والمراكز البحثية قضية أخلاقيات الأنظمة الآلية والروبوتات.
- 3- إنشاء جهاز دولي مختص بتنظيم هذا التطور الكبير في الذكاء الاصطناعي، وما يثيره من تحديات للأمن القومي، وتكثيف الجهود الدولية لحماية الأمن والسلم الدوليين.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أبو العيد، ط(2024) قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي الجديد. الهيئة العامة المصرية للكتاب.
2. بروكس، ر(2004)الجسد والآلة: كيف سيغير الإنسان الآلي حياتنا (م. م. الإمام، مترجم). مكتبة العبيكان.
3. الوهابي، ر. (2024). أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي: تحديات قانونية وأخلاقية. الطبعة الأولى. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
4. محمد، م. إ. (2014) الذكاء الاصطناعي والرؤية القانونية في أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي: تحديات قانونية وأخلاقية (الطبعة الأولى). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1. أبوحصوة، ب. ش. (n.d.). التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وفقاً لأحكام القانون الدولي بشأن حقوق الإنسان. كلية الحقوق، جامعة المنوفية.
2. سعيد، س. م. (2024). التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي: الروبوتات أمودجاً، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 66(1)، 15. كلية القانون، جامعة عين شمس.
3. كريم، س. ع. (2022). التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية القانون، جامعة كربلاء. ص 26.
4. نعمة، م. ن.، وحسين، ر. (2024). الذكاء الاصطناعي في حدود المسؤولية الدولية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 13(50)، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية.

ثالثاً: البحوث:

1. إبراهيم، م. م. (2014). الذكاء الاصطناعي والرؤية القانونية. في أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي: تحديات قانونية وأخلاقية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

2. تركي، ج. ع. ر. م. (2023). التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في تعليم الموهوبين وأفاقها المستقبلية. المجلة التربوية، 1(110).
3. الجوهري، ع.، البشراوي، غ.، &حسيب، س. (2023). تقييم استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المُعلنة في الدول العربية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، (3).
4. حسن، خالد محمد -انعكاسات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على القانون الدولي-الذكاء الاصطناعي. مجلة الدراسات القانونية - العدد 59-الجزء الثاني-مارس-2023.
5. دقعة، أ.، &حنيش، أ. (2024، ديسمبر). استخدام التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية: دراسة حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 17(ديسمبر).
6. السيد، أ. ل. (2022). انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسؤولية الجنائية (دراسة تأصيلية مقارنة). مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.
7. طاهر، ه. م. (2024). الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في مصر: التحديات والفرص. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (2)36.
8. طبيشة، م. ن. ح. (بدون تاريخ). المسؤولية الجنائية الناشئة عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة تأصيلية مقارنة. مجلة روح القوانين (العدد الخاص للمؤتمر العلمي الدولي الثامن: التكنولوجيا والقانون)، 2305. كلية الحقوق، جامعة طنطا.
9. عبد المبدى، ج. م. (2024). الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع: دراسة تحليلية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (45).
10. عطية، ر. ع.، ورمال، أ. (2024). التحديات القانونية في منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي. مجلة جامعة الزيتونة الدولية، 2(25).
11. العمري، ح. ب. م. (2021). الذكاء الاصطناعي ودوره في العلاقات الدولية. المجلة العربية للنشر العلمي، (29)، 314. جامعة مؤتة.
12. الفزاري، عارف بنخيمس. (2024، 28 يوليو). قراءة في قانون الذكاء الاصطناعي. جريدة عمان. تم الاطلاع عليه في 7 ديسمبر 2024.

رابعاً: التقارير

1. عربي 9 (Al. نوفمبر، 2024) التشريعات الدولية للذكاء الاصطناعي: نظرة على 3 لوائح جديدة. تم الاسترجاع في 15 ديسمبر، 2024، من <https://3arabi.ai>
2. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (ب.ت.). الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي. رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تم الاسترجاع في 5 مايو 2025، من <https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/SdaiaStrategies/Pages/NationalStrategyForDataAndAI.aspx>
- 3.

خامساً: مواقع الانترنت

- 1- قانون الاتحاد الأوروبي لتنظيم الذكاء الاصطناعي وآثاره على الحقوق الرقمية. أبروجي، ع. (بدون تاريخ) المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. تم الاسترجاع في 12 أكتوبر، 2024، من <https://www.7amleh.org>

- 2- ما هو قانون الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي؟ تم الاسترجاع في 7 فبراير، 2025، (بدون تاريخ). IBM. <https://www.ibm.com>
- 3- البرلمان الأوروبي يعتمد قانون الذكاء الاصطناعي - قانون الخصوصية والأمن. (مارس، 2024). WilmerHale. <https://www.wilmerhale.com> تم الاسترجاع في 3 أغسطس، 2024، من السيبراني
- 4- التشريعات الدولية للذكاء الاصطناعي: نظرة على 3 لوائح جديدة. (2024، 9 نوفمبر) <https://3arabi.ai> تم الاطلاع عليه في 15 ديسمبر 2024، من 3arabi.ai
- 5- قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي: الفرص والتحديات. ميخايلينكو، ماريا. (2024، 8 مايو) & ديتشي، يوخن، رولان بيرغر. تم الاطلاع عليه في 1 يناير 2025، من <https://www.rolandberger.com/en/Insights/Publications/European-AI-Act-Opportunities-and-challenges.html> Roland Berger Roland Berger
- 6- قانون الذكاء الاصطناعي في أوروبا... خطوة مهمة لتعزيز مبادئ. العبرية، س. (2024، 11 أغسطس) <https://alroya.com> جريدة الرؤية العمالية. تم الاطلاع عليه في 13 نوفمبر 2024، من الاستخدام المسؤول
- 7- الخطة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والبحث. المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا. (2023، مايو) المكتب التنفيذي للرئيس، مكتب سياسة العلوم والتكنولوجيا. تم الاطلاع عليه في 2023 والتطوير: التحديث لعام <https://www.nitr.gov/pubs/National-Artificial-Intelligence-Research-and-Development-Strategic-Plan-2023-Update.pdf> nitr.gov
- 8- [Artificial Intelligence]. (بدون تاريخ). [U.S. Department of State]. وزارة الخارجية الأمريكية <https://www.state.gov/policy-issues/artificial-intelligence/> تم الاطلاع عليه في 2 يناير 2025، من
- 9- رشيد، حسام. (2023، نوفمبر). تأثير الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية مركز الجزيرة & م. هادي، <https://lubab.aljazeera.net> للدراسات (العدد 20). تم الاطلاع عليه في 7 أبريل 2025، من
- 10- تحديات أمام السعودية لقطف ثمار الذكاء الاصطناعي الاقتصادية 4. يحيى، ح. (2024، 11 أغسطس) اقتصاد الشرق مع بلومبرغ. تم الاطلاع عليه في 12 فبراير 2025، من <https://asharqbusiness.com/technology/44566/4->
- 11- عقبات في طريق الذكاء الاصطناعي السعودي. (د.ت.). سولاف تك. تم الاطلاع عليه في 1 مايو 2025، 4 <https://sawaliftech.com/news/4>
- 12- ويلمر هيل. (2024، 14 مارس). البرلمان الأوروبي يعتمد قانون الذكاء الاصطناعي: قانون الخصوصية والأمن <https://www.wilmerhale.com> السيبراني في ويلمر هيل. تم الاطلاع عليه في 3 أغسطس 2024، من

سادسًا: المراجع الأجنبية

- 1- Barfield, W., &Pagallo, U. (Eds.). (2018). Research handbook on the law of Artificial Intelligence (1st ed., p. 234). Edward Elgar Publishing.
- 2- Abbott, R. (2020). The Reasonable Robot: Artificial Intelligence and the Law (1st ed., p. 57). Cambridge University Press.
- 3- Dignum, V. (2019). Responsible Artificial Intelligence: How to Develop and Use AI in a Responsible Way (1st ed.). Cham: Springer International Publishing.

Challenges Facing States and International Organizations in the Use of Artificial Intelligence

Hanaa Al-Mabrouk Khalifa Al-Tayari

Faculty of Law, Surman, University of Sabratha, Libya

hanaaltayari2022@gmail.com

Abstract

In the last decade, the international community has witnessed intensive efforts aimed at regulating the use of artificial intelligence technologies, by countries and international organizations, which included establishing ethical rules and trying to regulate responsibility for the use of these systems. However, it can be argued that the international community has not yet settled on establishing such rules to regulate the use of artificial intelligence technologies. If the international community is marred by a lack of agreement on these rules so far, the number of international conferences and agreements concluded between countries, and the efforts made by international organizations, indicate the approach of establishing specific regulatory rules for the use of artificial intelligence systems, such as the European law on artificial intelligence. Artificial intelligence, it also raises many legal and ethical challenges, Because of these growing concerns from countries because of the misuse of Artificial intelligence technologies, Calls have emerged to regulate Artificial intelligence at the international level, including setting ethical and legal standards to ensure that this technology is used responsibly. Despite the

Keywords: Challenges, Artificial Intelligence, Countries, Legal regulation, International organizations